الملف

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

# هروب إلى الأمام: إسرائيل تتجاهل القرارات الأمميّة وتضربها عرض الحائط

**اصدر مجلس الامن اكثر من 76 قرارا دوليا متعلقا بلبنان واسرائيل تضمنت دعوات الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية المحتلة وبسط سيطرة السلطة اللبنانية على كامل اراضيها ووقف اعمال العنف. ومن ابرزها القراران 425 و1701، ورغم هذه المطالبات، لم تلتزم اسرائيل في تاريخها التنفيذ الكامل طوعا للارادة القانونية الدولية**

منذ تأسيس دولة اسرائيل على ارض فلسطين في العام 1948 لغاية اليوم، تطور الصراع وتأججت الحروب بينها وبين الفلسطينيين والعرب، وتعود جذور هذا التاسيس الى المؤتمر الصهيوني الاول الذي عقد في مدينة بازل السويسرية سنة 1897، وهو المؤتمر الذي تبنى قيام وطن معترف به للشعب اليهودي على "ارض الميعاد"، وجاءت اتفاقية سايس بيكو في العام 1916 لتعزز ما اوصى به المؤتمر.

في 29 تشرين الثاني 1947 اعتمدت الامم المتحدة القرار 181، وهو اولى محاولاتها لحل القضية الفلسطينية، وتبنى سنتذاك خطة تقسيم فلسطين القاضية بانهاء الانتداب البريطاني عليها، وجعلها 3 كيانات (دولة عربية مساحتها 11 الف كلم مربع ودولة يهودية مساحتها 15 الف كلم مربع على ان تكون القدس وبيت لحم والاراضي المجاورة تحت وصاية دولية). لكن هذا القرار قوبل بمعارضة شديدة باعتبار ان الانتداب قرر تسليم فلسطين الى الصهاينة بدل تسليمها الى اصحابها الحقيقيين.

بادرت قيادات في الحركة الصهيونية الى الاعلان في 14 ايار 1948 عن قيام دولة اسرائيل على الاراضي الفلسطينية اثر انسحاب الانتداب البريطاني منها، وذلك بعدما ارتكبت مجازر وجرائم ابادة وهجرت السكان الفلسطينيين من مدنهم وقراهم. واغتصبت 77 في المئة من اراضيهم الانتدابية بما في ذلك الجزء الاكبر من القدس، واصبح تاريخ تاسيس هذا الكيان تاريخ النكبة الذي يوثق الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين. على الفور دعا الصهاينة يهود الشتات للهجرة الى تلك الاراضي المحتلة باعتبارها "الوطن القومي"، الذي وعدت به بريطانيا اليهود على لسان وزير خارجيتها ارثر جيمس بلفور بعد اصداره ما عرف بوعد بلفور 1917.

ترك نشوء هذه الدولة تداعيات كبيرة على بلدان الشرق الاوسط ومنها لبنان الذي دفع ثمنا باهظا ولا يزال في سبيل القضية الفلسطينية، بدليل القرارات الاممية الكثيرة التي ادانت الانتهاكات الاسرائيلية واعتداءاتها وخروقاتها، ودعتها مرات عدة الى الانسحاب الفوري من الاراضي اللبنانية والامتناع عن القيام بعمل عسكري اخر ضد لبنان. تكمن اهمية هذه القرارات الصادرة عن مجلس الامن ان مسؤولية تنفيذها تقع على عاتق الاجهزة العسكرية اللبنانية تساندها القوات الدولية لتتكامل قوى الشرعية اللبنانية مع الشرعية الدولية باستثناء القرار 2004/1559 الذي لم يصدر عن الشرعية اللبنانية لكي تستجيب له الشرعية الدولية، بل جاء نتيجة تفاهم دولي طالب جميع القوات الاجنبية الباقية في لبنان بالانسحاب. واكد دعوته الى الاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة اراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان في كل انحاء لبنان، وحصر السلاح بيد الدولة وتداول السلطة من دون تدخل او تاثير خارجي، وقرر ابقاء هذه المسائل قيد نظره الفعلي.

القرارات الاممية المتعلقة بلبنان اخذت ابعادا قانونية استثنائية، لانها ترتكز على شرعية لبنانية تقوم على دستور يتضمن في مقدمته عقدا اجتماعيا سياسيا بين الطوائف يؤكد على ان لبنان وطن نهائي لجميع ابنائه مسيحيين ومسلمين، وعربي الهوية والانتماء، في حين ان اسرائيل هي دولة بلا دستور وتقوم على شرعيتين هما: الانتخابات والقضاء، بمعنى ان الطبقة السياسية

تنتزع شرعيتها من نتائج الانتخابات وتمارس سلطتها وفق الاعراف التي تقضي بالمحافظة على المصلحة الاسرائيلية العليا، لكن القضاء يتدخل عندما يرى ان هناك تجاوزات من السلطة السياسية او عدم انتظام الحياة العامة وفق اعراف اسرائيل الدينية والحياتية اي ان تكون اسرائيل ملجا ليهود العالم. لذلك تتميز القرارات الاممية المتصلة بلبنان بحيز خاص من العناية والاهتمام الدولي والعربي، وتشكل صمام امانه واستقراره وحفظ سيادته.

اول قرار تصدر قائمة قرارات الامم المتحدة المتعلقة بلبنان واسرائيل، هو القرار رقم 50 في 29 ايار 1948، ثم توالت القرارات كالاتي: 262 في 31 كانون الاول 1968، 270 في 26 اب 1969، 279 في 12 ايار 1970( وهو اقصر قرارات مجلس الامن المعتمدة على الاطلاق بـ 10 كلمات "المطالبة بالانسحاب الفوري لجميع القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية"، 285 في 5 ايلول 1970 وهو ثاني اقصر قرار على الاطلاق بـ 14 كلمة "يطالب بالانسحاب الكامل والفوري لجميع القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية"، 313 في 28 شباط 1972، 317 في 23 حزيران 1972، 332 في 21 نيسان 1973، 347 في 24 نيسان 1974، 425 و426 في 19 اذار 1978، 427 في 3 ايار 1978، 434 في 18 ايلول 1978، 436 في 6 تشرين الاول 1978، 444 في 19 حزيران 1978، 450 في 14 حزيران 1979، 459 في 19 كانون الاول 1979، 467 في 24 نيسان 1980، 474 في 17 حزيران 1980، 483 في 18 كانون الاول 1980، 488 في 19 حزيران 1981، 490 في 21 حزيران 1981، 498 في 21 كانون الاول 1981، 501 في 25 شباط 1982، 508 في 5 حزيران 1982، 509 في 6 حزيران 1982، 511 في 18 حزيران 1982، 512 في 19 حزيران 1982، 513 في 4 تموز 1982، 515 في 29 تموز 1982، 516 في 1 اب 1982، 517 في 4 اب 1982، 518 في 12 اب 1982، 519 في 17 اب 1982، رقم 520 في 17 ايلول 1982، 521 في 19 ايلول 1982، 523 في 18 تشرين الاول 1982، والقرار 1701 في 11 اب 2006.

لكن القرار 425 الصادر في 19 اذار 1978 القاضي بالانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية واحترام سلامة لبنان الاقليمية وسيادته داخل حدوده المعترف بها دوليا، وانشاء قوة موقتة للامم المتحدة تحت اشراف مجلس الامن (اليونيفيل)، وذلك بعد اجتياح اسرائيل جنوب لبنان لازالة قواعد منظمة التحرير الفلسطينية ومناطق انطلاقها جنوب نهر الليطاني، في اعقاب العملية الفدائية الفلسطينية على حافلتين اسرائيلتين قرب تل ابيب اسفرت عن مقتل 37 اسرائيليا وجرح 76. بقي هذا القرار حبرا على ورق مدة 22 سنة من صدوره، ولما انسحبت اسرائيل من لبنان في ايار 2000 زعمت بأنها تنفذ القرار 425، وفي الواقع كان انسحابها غير الكامل مثابة هروب من جحيم لبنان بعدما شنت المقاومة حرب استنزاف عليها، جعلت من استمرار احتلالها للاراضي اللبنانية كابوسا على جنودها.

**تكمن اهمية القرارات الاممية في تكامل الشرعيتين اللبنانية والدولية**

لم تكترث ايضا للقرار الاممي 508 الصادر في 5 حزيران 1982، الذي طالب بانهاء الاعمال الحربية الاجنبية التي تجري على الاراضي اللبنانية بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، واعربت وقتئذ عن انزعاجها من القرار الذي لم يشر في رأيها الى ان منظمة التحرير هي المسؤولة عن الهجوم على السفير الاسرائيلي في لندن، فاستخدمت هذه المحاولة ذريعة لاجتياح لبنان، واطلقت على عمليتها "سلامة الجليل". كذلك لم تمتثل في 27 تموز لوقف اطلاق النار السابع، حتى واجهت ضغوطا دولية متزايدة ادت الى انسحابها في 17 شباط 1985 وانشأت حزاما امنيا بعمق بين 10 و20 كلم، وكان لهذا الاجتياح دور كبير في تأسيس حزب الله بصفته قوة مقاومة للاحتلال.

طرح مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي انعقد في بيروت في اذار 2002 "مبادرة بيروت للسلام"، اقترحها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز، وهي تدعو الى تطبيع العلاقات مع اسرائيل في مقابل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية التي احتلتها منذ حرب الخامس من حزيران 1967، تنفيذا لقراري مجلس الامن (242 و338) ◄

◄ اللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الارض في مقابل السلام، والى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك في مقابل قيام الدول العربية بانشاء علاقات طبيعية في اطار سلام شامل مع اسرائيل. حظيت هذه المبادرة باجماع عربي، انطلاقا من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام او الامن لأي من الاطراف. لكن اسرائيل لم تتلقف هذه المبادرة، ولم تعد النظر في سياساتها العدوانية ليكون السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي ايضا.

لم تتقيد اسرائيل بالقرار 1701 الصادر عن مجلس الامن في 11 اب 2006، بهدف انهاء الحرب بين اسرائيل وحزب الله بعد 33 يوما من الصراع على خلفية هجوم الاخير على دورية للجيش الاسرائيلي في المنطقة الحدودية بين البلدين وخطف جنديين وقتل 3 آخرين، واثر ذلك بدات اسرائيل عملية عسكرية عرفت باسم حرب تموز. كان القرار قد دعا الى وقف كامل للعمليات القتالية، ووضع نهاية للحرب الثانية بين اسرائيل ولبنان، ومطالبة الحكومة اللبنانية وقوة الامم المتحدة (اليونيفيل) بنشر قواتهما في مناطق الجنوب مع مطالبة حكومة اسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز مع بدء نشر الجيش اللبناني وقوات الامم المتحدة، وبسط سيطرة الحكومة على جميع الاراضي اللبنانية وممارسة سيادتها عليها وفق احكام القرارين 1559 و1680 ومنع تداول الاسلحة او استخدامها من دون موافقتها، والاحترام التام للخط الازرق، والتأكيد على سلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا، حسب اتفاقية الهدنة العامة بين اسرائيل ولبنان الموقعة في آذار 1949.

لكن اسرائيل واظبت على خرق القرار مما ادى الى استمرار التوتر بينها وبين حزب الله، علما انه لو طبق من طرفي النزاع لما وصل لبنان الى ما وصل اليه اليوم.

على الرغم من ذلك، تجدد الحديث عنه بعد توغل بري اسرائيلي في جنوب لبنان اثر توتر عسكري على الحدود بدا في 8 تشرين الاول

**الحديث عن تنفيذ القرار 1701 تجدد بعد توسع الاعتداءات الاسرائيلية**

2023 بعد عملية طوفان الاقصى. فاعلن حزب الله فتح ما سماها "جبهة اسناد لغزة"، وجرى تبادل القصف بينهما، واغتالت اسرائيل قيادات عدة من الحزب على راسها امينه العام السيد حسن نصرالله، وفجرت اجهزت اتصال لاسلكي كانت في حوزة عناصره.

في اعقاب هذه التطورات الخطيرة صدر بيان ثلاثي لكل عن الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي ووليد جنبلاط اكدوا خلاله استعداد لبنان لتنفيذ القرار 1701 وما يقتضيه من وقف لاطلاق النار وارسال الجيش الى جنوب نهر الليطاني، وهو القرار الذي انهى حرب تموز عام 2006 بموافقة طرفي النزاع. بالطبع، يتطلب هذا الموقف الثلاثي ايضا التزام اسرائيل به حرفيا، والا سيبقى الوضع متفجرا لحرب من المعروف كيف بدأت لكن لن يعرف احد كيف ستنتهي.

اللافت في هذا السياق ما اورده البيان المشترك للمنسقة الخاصة للامم المتحدة في لبنان جينين هينيس بلاسخارت ورئيس بعثة اليونيفيل وقائدها العام الجنرال ارولدو لاثاروا، لمناسبة مرور سنة على "حرب اسناد غزة"، لجهة تاكيدهما ان "كل صاروخ او قذيفة تطلق، او قنبلة تلقى، او غارة برية تنفذ، تبعد الاطراف اكثر عن الغاية المتوخاة من قرار مجلس الامن رقم 1701، كما تباعد بينهم وبين خلق الظروف الملائمة من اجل ضمان الامن الدائم للمدنيين على جانبي الخط الازرق". وشددا على ان "العنف لن يحل القضية ولن يجلب الامن لاي طرف، بل العكس هو الصحيح، الحل التفاوضي هو السبيل الوحيد لاستعادة الاستقرار، وقد ان الاوان للتحرك في هذا الاتجاه".

تمكن القرار 1701 من وقف الحرب في العام 2006، لكن عدم تطبيق مندرجاته بطريقة دقيقة وشفافة ساهم في تفاقم الصراع اللبناني - الاسرائيلي بدل ان يكون الركيزة الاساسية للاستقرار في المنطقة.

السؤال الذي يطرح نفسه: هل لا يزال القرار 1701 صالحا لتحقيق الامن لطرفي النزاع، خصوصا وان ظروف الحرب اليوم باتت اشد تعقيدا مما كانت عليه منذ 18 سنة مع تطور التكنولوجيا والقدرة الصاروخية؟